

## مديرة الشؤون السياسية والاجئين في وزارة الداخلية: التحضيرات للانتخابات تجري وفق الجدول الزمني

تتواصل التحضيرات بزخم في وزارة الداخلية والبلديات، لتأمين كل الظروف لانجاز الاستحقاق النيابي في موعده المقرر بحسب مرسوم دعوة الهيئات الناخبة. هذه الورشة الانتخابية في تصاعد مستمر حتى يصبح الكادر البشري والامور اللوجستية والمادية على اتم الاستعداد لليوم الموعود

لا تمر مناسبة الا ويؤكد فيها وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي ان العملية الانتخابية قائمة، ولا احد عليه ان يخاف من عدم حصول الانتخابات. ويجزم بحصول الانتخابات، وان العملية الانتخابية قائمة بلا شك في ذلك، فليطمئن المواطنين والمرشحون، وليعملوا ويتحضرروا لها. في موازاة هذه التأكيدات تسير الخطة الموضوعية في وزارة الداخلية وفق المواقيت الزمنية لها، والذي اراح الاجواء هو عودة مجلس الوزراء الى الانعقاد، لأن ثمة قرارات لا بد من ان يصدرها مجلس الوزراء لها علاقة بسلامة العملية الانتخابية، منها المرسوم المتعلق بالاعتمادات المالية. اذ ان كل ما يجب ان يكون جاهزا ويحتاج الى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء تم تحضيره ورفعته الى الامانة العامة للمجلس كاولوية تدرج في جدول الاعمال لبحثها واقرارها.

### هيئة الاشراف على الانتخابات

لا تزال هيئة الاشراف على الانتخابات قائمة منذ الانتخابات النيابية العامة عام 2018. يفترض في مجلس الوزراء الذي عاود اجتماعاته، تعيين هيئة جديدة كي تشرف على انتخابات 2022، مع ان بعض الآراء يقول تبعا لقانون الانتخاب ان الهيئة تستمر الى ان تعين هيئة جديدة تخلفها.

نصت المادة 11 في قانون الانتخاب على تعيين هيئة الاشراف على الانتخابات وولايتها وقالت: يعين الاعضاء بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات، وتبدأ ولاية الهيئة من تاريخ صدور مرسوم تعيينهم بناء على قرار مجلس الوزراء، وتنتهي بعد ستة اشهر من تاريخ اتمام الانتخابات النيابية العامة. وعلى مجلس الوزراء تعيين اعضاء الهيئة قبل شهر من انتهاء ولاية الهيئة القائمة، وتستمر الهيئة القائمة في متابعة يومية الى حين تعيين هيئة جديدة.

بها وزارة الداخلية والبلديات استعدادا لاجراء الانتخابات النيابية في شهر ايار المقبل؟

□ نقوم في وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة للشؤون السياسية والاجئين بالتحضيرات اللوجستية والادارية المطلوبة لاجراء الانتخابات النيابية العامة لعام 2022 وفقا للجدول الزمني المحدد، من دون اي تأخير. وقد تم فتح باب الترشيح للانتخابات النيابية العامة، وبعض اللوازم المستخدمة في العملية الانتخابية تأمنت من خلال دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان (UNDP). مع عودة مجلس الوزراء للاجتماع، قمنا باعداد الاعتماد اللازم والذي سيتم عرضه من معالي وزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي على مقام مجلس الوزراء، حتى تتمكن من اكمال الطريق وفق الخطة الموضوعية.

■ هل من صعوبات تواجهكم في اتمام كامل هذه التحضيرات، وما طبيعة هذه الصعوبات هل هي لوجستية او مادية؟

□ عودة مجلس الوزراء الى الانعقاد ستزيل عددا من الصعوبات، مثل تعديل تعويضات رئيس القلم والكاتب، لأن التعويض الذي صرف في انتخابات العام 2018 لم يعد يفي بالغرض نظرا الى تدني قيمته قياسا بارتفاع سعر صرف الدولار تم بتوجيهات من معالي الوزير تحضير مشروع مرسوم يتعلق بتعديل قيمة هذا التعويض مع تعويض الانتقال، ونعوّل على عودة مجلس الوزراء للانعقاد حتى يتم



مديرة الشؤون السياسية والاجئين في وزارة الداخلية فاطن يونس.

موافقة مجلسهم الكريم على الاعتمادات التي نحتاجها في اول اسبوع من شهر شباط الجاري، ليتم اجراء استدرجات عروض في الوقت المناسب ولا يحصل اي تاخير يعوّق العملية الانتخابية.

■ هناك معوقات تتعلق بالموظفين الذين سيقومون بالعملية التنفيذية للانتخابات لاسيما الاساتذة الذين يقومون بمهام رؤساء اقسام وكتاب، وهؤلاء لهم مطالب تتعلق بوضعهم كاساتذة، الاتخشون من امتناعهم عن الاستجابة للمهمة في يوم الانتخاب؟

□ هذه المسألة المرتبطة بمطالب الاساتذة لا تقع على عاتق الادارة. نحن في حاجة الى 17 الف رئيس قلم وكاتب لاتهمم العملية الانتخابية، لكن المتوافر في الادارة العامة اليوم ما يقارب 5 الاف موظف مع مشاركة حوالي 12 الف استاذ. مسألة الرواتب هي مسألة تطاول كل القطاع العام وليست محصورة بمؤسسة او وزارة بعينها. هذا الامر ينسحب على كل موظفي الدولة، ونحن مع احقية مطالب الاساتذة.

### نحتاج الى 17 الف رئيس قلم وكاتب لاتهمم العملية الانتخابية

لكن في موضوع المشاركة في العملية الانتخابية فان الموظف او الاستاذ ليس مخيرا بالمشاركة او عدمها، حيث ان هذا الامر هو واجب وطني والامتناع عنه يقتصر على الظروف الصحية الطارئة ويحتاج حينها الى تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية الرسمية، والا يخضع للمسائلة والملاحقة من التفتيش المركزي، وحق الموظفين والاساتذة ان يتقاضوا التعويض المناسب، وهذا ما قام به معالي وزير الداخلية والبلديات لناحية اقتراح تعديل تعويض البدل الخاص وتعويض النقل والانتقال بحيث يتناسب مع الضائقة الاقتصادية وسعر صرف الدولار الاميركي.

■ هل هناك ورش للتدريب ستقوم بمهمة تأهيل الموظفين للقيام بمهامهم في العملية الانتخابية؟

□ كل هذه الامور يجري اعدادها، وهي في طريقها الى ان تصبح جاهزة لنباشر في الوقت المحدد في اطلاق ورش التدريب والاعداد.

■ ماذا عن تمويل العملية الانتخابية؟

□ تم اعداد مرسوم سيعرض على مجلس الوزراء لتمويل العملية الانتخابية. من ناحية اخرى، عقد معالي وزير الداخلية والبلديات مؤتمرا موسعا بمشاركة الدول المانحة حيث تم الاستحصال على بعض الدعم اللوجستي والاداري الذي لا يمس سيادة الدولة، وذلك في انتظار الاعتمادات اللازمة.

■ ثمة معوقات اضافية برزت منها ازمة الكهرباء وتوفير الكهرباء في مراكز الاقتراع والفرز كيف ستعالج؟

□ موضوع الكهرباء يعالجه معالي الوزير، وهناك خطة بديلة تم لحظها في الاعتمادات المطلوبة يعلن عنها في حينه.

■ متى تصبح كل الترتيبات اللوجستية والمادية جاهزة، وانكم جاهزون ليوم الانتخاب؟

□ هناك جدول زمني للتحضيرات يبدأ العمل عليه قبل ستة اشهر من الاستحقاق الانتخابي ويستمر العمل طيلة فترة ما قبل الانتخابات وفي خلالها وبعدها، لأن مسؤوليتنا لا تنتهي عند اعلان النتائج بل هناك الكثير من الاجراءات اللاحقة، من دفع المستحقات الى الطعون النيابية اذا كانت هناك طعون وغيرها. لغاية الان نحن نعمل ضمن الجدول الزمني المحدد، والمهم تأمين الاعتمادات.

■ هل هناك شيء ما مطلوب من المرشحين كما من المواطنين ان يقوموا به قبل يوم الانتخاب؟



# الربح كاش



**LOTOLIBANAIS**  
**لوتو اللبناني**



□ هناك الكثير من الامور، اهمها التأكد من ورود اسمه في القوائم الانتخابية وعدم انتظار يوم الانتخاب. الهم هو معرفة المواطن كيفية الاقتراع، لانه بناء على الانتخابات السابقة تبين في اثناء عمليات الفرز كانت تردنا الى غرفة العمليات المركزية اسئلة متلاحقة حول كيفية اقتراع الناخبين، لاسيما تحديد الاسم ووضع الاشارة الصحيحة في المكان المناسب، والبعض من اوراق الاقتراع الغيت بسبب عدم الاقتراع بشكل صحيح. لذلك سنقوم بحملة اعلانية واعلامية لتثقيف المواطنين حول كيفية الاقتراع. بالنسبة الى المرشحين يجب ان يكونوا مهتمين جدا بمتابعة كل ما يصدر عن وزارة الداخلية والبلديات، وهناك موقع [www.elections.gov.lb](http://www.elections.gov.lb) الذي يمكن ان يدخل المرشح الى زاوية مخصصة فيه للمرشحين حيث سيجد كل ما يهمه وكل ما يصدر عن المديرية العامة.

■ متى ستباشرون الحملة الاعلانية لتعريف المواطن كما المرشح عن العملية الانتخابية؟

□ في خلال شهر سنبدا الحملة الاعلانية بحيث تكون قريبة زمنيا من موعد الانتخابات. كل ذلك سيتم وفق برنامج محدد ولكل امر توقيته، مثلا تدريب الموظفين يحصل قبل شهر من يوم الانتخاب، والحملة الاعلانية قبل حوالي شهرين حتى تبقى الامور حاضرة في ذهن المواطن.

■ هل ستكون حملة تقليدية تقتصر على الاعلام التقليدي ام ستستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي؟

□ على المستوى الشخصي اشجع على اعتماد وسائط التواصل الاجتماعي في الحملة الاعلانية التي ستسبق موعد الانتخابات. هناك العديد من الافكار المتطورة المطروحة التي تدرس حاليا، وبرنامج الامم المتحدة الاتماني يساعدنا في ذلك.

## شروط الترشح للنيابة

تنص المادة 45 على ان كل من يرشح نفسه للانتخابات النيابية ان يقدم:

- تصريحاً الى وزارة الداخلية والبلديات - المديرية العامة للشؤون السياسية والاجئين موقعا منه شخصيا، ومصادقا على توقيعه لدى الكاتب العدل وفقا لأمودج تضعه هذه الاخيرة، ويتضمن: اسم المرشح الثلاثي، تحديد المقعد اما في الدائرة الصغرى او في الدائرة التي لا تتألف من دوائر صغرى التي يرغب في ترشيح نفسه عنها.
- يرفق ربطا بالتصريح المستندات الاتية: اخراج قيد افرادي لا يتجاوز تاريخه شهرا واحدا، سجل عدلي لا يتجاوز تاريخه شهرا واحدا، صورتان شمسيتان مصدقتان من المختار، ايصال مالي من صندوق المالية يثبت ايداعه رسم الترشح المحدد بثلاثين مليون ليرة لبنانية، افادة مصرفية تثبت فتح حساب الحملة الانتخابية المنصوص عليه في هذا القانون تتضمن اسم المفوض تحريك الحساب المعتمد من المرشح، نسخة عن قوائم الناخبين النهائية موثقة من المدير العام للاحوال الشخصية تثبت قيد المرشح على قوائم الناخبين التي تعتمد في الانتخابات النيابية في العام 2022، تصريح من المرشح منظم لدى الكاتب العدل يتضمن اسم مدقق الحسابات على ان يودع نسخة مصادق عليها لدى هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية، كتاب منظم لدى الكاتب العدل يعطي الهيئة الاذن بالاطلاع والكشف على الحساب المصرفي المتعلق بالحملة الانتخابية الخاصة بالمرشح.